تطلعات دولة قطر لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة

رؤية 2030

Qatar's Vision for Sustainable Social Development (Vision 2030)

د.فيروز زروخي د.عبد الرزاق سلام د.مليكة طيب سليمان

جامعة الشلف جامعة المدية جامعة البليدة 2

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز واقع التنمية الاجتماعية المستدامة بدولة قطر، و ذلك من خلال تركيزنا على ثلاث مؤشرات اجتماعية و هي التعليم، الصحة و العمل، و من خلال دراستنا توصلنا إلى أن دولة قطر قامت ببذل العديد من الجهود مع توفير كل الامكانيات المادية، المالية و البشرية اللازمة لتحقيق الرقي و التقدم محاولة القضاء على الأمية، تحسين جودة التعليم في كل مراحله، القضاء على العديد من الأمراض، التخفيف من نسبة البطالة، و بالنسبة لتطلعاتها لسنة 2030 في المجالات المدروسة فلقد تمثلت في: سكان متعلمون، سكان أصحاء بدنيا نفسيا، قوة عمل كفؤة و ملتزمة.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المستدامة، البعد الاجتماعي، التعليم، الصحة، العمل، قطر.

Summary:

The study aims at highlighting the reality of sustainable social development in Qatar by focusing on three social indicators namely education, health and work. Through our study, we reached the conclusion that the State of Qatar has made many efforts with all the financial, To improve the quality of education in all its stages, to eliminate many diseases, to reduce the unemployment rate, and for its aspirations for the year 2030 in the studied areas have been: a literate population, healthy physically and psychologically strong Work is efficient and committed.

key words:

Sustainable Development, Social Dimension, Education, Health, Labor, Qatar.

مقدمة.

لم يعد التقدم الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمعات الحديثة يحظى للتطور التلقائي أو يترك للظروف المتغيرة، و إنما أصبح يعتمد على رسم الأهداف مسبقا من خلال رؤية واضحة مع التخطيط السليم لذلك.

فالقيادات السياسية الرشيدة تعمد إلى وضع رؤية بعيدة الأمد، تعكس الصورة التي ترغب أن يكون عليها مجتمعها حرصا منها على مصلحة أجيالها حاضرا و مستقبلا، و هو الهدف الأساسي للتنمية المستدامة، هذا المفهوم الذي لقي اهتماما واسعا من قبل الدول و الذي يركز على ثلاث أبعاد رئيسية (اقتصادية،

اجتماعية، بيئية) و دول الوطن العربي كغيرها من الدول تسعى لتحقيق الرفاه لأجيالها الحالية دون المساس بحاجات الأجيال القادمة، و نحن و من خلال هاته الدراسة ركزنا على دولة عربية و هي دولة قطر التي نستطيع أن نقول أنها حققت أشواطا لابأس بها من التقدم الاقتصادي و الاجتماعي.

لكن تطور دولة قطر اعتمد بشكل أساسي على استغلال النفط و الغاز، و باعتبار هذا المصدر الطاقوي آيل للنضوب أدركت قيادات الدولة أن تحقيق النجاح الاقتصادي في المستقبل سيعتمد أكثر فأكثر على تمكن الشعب القطري من التعامل و التفاعل مع النظام العالمي الجديد الذي يقوم على المعرفة و شدة التنافس، و حتى يتم مواكبة ذلك يجب بناء أنظمة صحية و تعليمية متطورة، تطوير قوة العمل هذه النقاط الثلاث تعد من أهم مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة و التي ركزنا عليها و عليه تتمثل مشكلة دراستنا في السؤال الرئيس التالي:

فيما تتمثل رؤية قطر (2030) في سعيها لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة؟

و ينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مؤشرات قياس التنمية الاجتماعية المستدامة؟
- ما واقع الصحة، التعليم، العمل في دولة قطر؟
- ما هي الجهود التي تبذلها الدولة في سعيها لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة في مجالات الصحة، التعليم و العمل؟

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة إبراز جهود دولة قطر في سعيها لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة مركزين على مؤشرات التعليم، الصحة و العمل و ذلك من خلال تحليل واقع تلك المؤشرات في دولة قطر، و كذا رؤيتها أو استراتيجياتها لتحقيق التنمية المستدامة في تلك المجالات في غضون 2030.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فقط تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات المتعلقة بمؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة في دولة قطر، ثم تحليلها و استقراء النتائج.

أولا: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.

منذ التسعينات من القرن الماضي لقي موضوع التنمية المستدامة اهتماما واسعا من قبل الباحثين في مختلف الميادين (سياسية، اقتصادية، اجتماعية و بيئية)، و ذلك من منطلق أن تحقيق الرفاهية و التقدم يعد مسعى جل الدول باختلاف مستواها التنموي، لكن هذا التقدم قد يؤدي إلى استنزاف الموارد التي تتيحها لنا الطبيعة، الأمر الذي يستدعي ضرورة التفكير في مصلحة الأجيال القادمة، فما علاقة هذا بالتنمية المستدامة؟

1-مفهوم التنمية المستدامة.

قبل الحديث عن مفهوم التنمية المستدامة نتطرق أولا إلى مفهوم التنمية الاقتصادية و التي يقصد بها العملية التي يتم بمقتضاها الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي، كما يعتبر العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي.[1]

و للإشارة تختلف أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، إذ تهدف في الدول النامية إلى سعيها إلى تحقيق مستويات عالية من التقدم العلمي و التكنولوجي و تحقيق معدلات اقتصادية مرتفعة، أما في الدول النامية تهدف أساسا إلى الخروج من دائرة التخلف من خلال:[2]

- زيادة الدخل الوطني الحقيقي.
- رفع مستوى معيشة الأفراد.
- تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات.
- تقديم التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية.

أما موضوع التنمية المستدامة فلقد لاقى اهتمام العديد من الباحثين من خلال العديد من الندوات و اللقاءات العالمية بدءا من مؤتمر استوكهولم حول التنمية البشرية عام 1972 مرورا بقمة الأرض في ريودي جانيرو حول البيئة و التنمية لسنة 1992وصولا إلى قمة جوهانسبورغ لسنة 2002 إضافة إلى المؤتمرات المحلية و القارية.[3]

أما العالم العربي فلقد شهد انطلاقة للتنمية المستدامة منذ الإعلان العربي عن البيئة و التنمية الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية الذي عقد في تونس أكتوبر 1986، و البيان العربي عن البيئة و التنمية و أفاق المستقبل الصادر في القاهرة شهر سبتمبر من سنة 1991.

و الملاحظ أن الكثير من الأبحاث التي تناولت موضوع التنمية المستدامة ركزت على الدول النامية، حيث نجد معظم الدراسات التي تناولت الموضوع و منذ البداية و حتى الفترة الحالية نجدها تربط علاقة بين النمو و المشاكل البيئية المرتبطة بالاقتصاد، و قد عرفت هيئة براند نلاند (WCED) سنة 1987 التنمية المستدامة على أنها " عملية التأكد من أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلبا في قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم" و جاء هذا العريف في تقرير بعنوان مستقبلنا المشترك عام 1987.[4]

و يعرفها W.Ruckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلائم مع قدرات البيئة و ذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة، هما عمليات متكاملة و ليست متناقضة.[5]

كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية و التي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك

التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي، البيئي و الذي يهدف إلى رفع معيشة الأفـراد من خلال النظم السياسية، الاقتصادية و الثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي.[6]

و عليه يمكن استخلاص تعريف للتنمية المستدامة على أنها الربط التام بين الاقتصاد و البيئة و المجتمع، و هدفها الأساسي ممثل في عدم استنزاف الموارد الطبيعية أي من خلال الاستجابة لحاجات الأجيال الراهنة دون المساس أو إلحاق الخطر على قدرة الأجيال القادمة لتلبية حاجاتها هي الأخرى، كما أن التنمية المستدامة تعنى بمعالجة مشكلات كثيرة كالفقر، البطالة، التلوث، مشكلة الصحة، المياه و غيرها.

و كإضافة للفكرة الأخيرة فإنه و من خلال القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقدة في جوهانسبورغ سنة 2002 تم تحديد أولويات التنمية المستدامة التي تتركز في المجالات التالية:

المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، الفقر، التجارة، التمويل، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة، التعليم، المعلومات و البحوث.[7]

2-خصائص التنمية المستدامة.

عند مراجعة الأدبيات التي تناولت موضوع التنمية المستدامة يمكن تحديد السمات الأساسية التالية:[8]

- تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين النظام البيئي و الاقتصادي و الاجتماعي و تهتم بتحقيق أقصى قدر من النمو و الارتقاء بكل نظام من الأنظمة الثلاثة.

- التنمية المستدامة تسعى أساسا لتلبية متطلبات و احتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع، و تسعى إلى الحد من الفقر في العالم.

- للتنمية المستدامة بعد نوعي يعنى بتطوير الجوانب الروحية و الثقافية و الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

- لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها و قياس مؤشراتها لتداخل الأبعاد الكمية و النوعية.

- تنظيم استخدام الموارد الطبيعية سواء المتجددة أو غير المتجددة حفاظا على مصلحة الأجيال القادمة[9] أي أنها تنمية دائمة للحاضر و المستقبل، فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع و الطرق و الآليات لضمان حاجات الأجيال المستقبلية.

- التنمية المستدامة هي تنمية شاملة و مسؤولية مشتركة و ذلك في جميع القطاعات، و تقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاذ القرار.

3-أبعاد التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة هي الربط العضوي ما بين الاقتصاد و البيئة و المجتمع[10] من هنا يتضح لنا أن التنمية المستدامة لها ثلاثة أبعاد متكاملة و مترابطة و التي يجب التركيز عليها هذه الأبعاد تتمثل في:

أ-البعد الاقتصادي: يشمل هذا البعد القدرة على إنتاج السلع و الخدمات بشكل مستمر مع المحافظة على التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام و الدين العام و أن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية[11] و يمكن القول أن هذا البعد يشمل العناصر التالية:

*النمو الاقتصادي المستدام.

*العدالة الاقتصادية.

*اشباع الحاجات الأساسية.

ب-البعد الاجتماعي: يركز هذا البعد على تحقيق العدالة الاجتماعية، مكافحة الفقر، تقديم الخدمات الاجتماعية، تفعيل دور المرأة في المجتمع، إعطاء أهمية للتعليم[12]، الصحة و سنقوم بدراسة هذا بالتفصيل لاحقا.

ت-البعد البيئي: وذلك من خلال مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف ، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وانجراف التربة، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة، والقدرة على التكيف وتحقيق التوازن البيئي ينبغي المحافظة على البيئة بما يضمن طبيعة سليمة وضمان إنتاج الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، التوازن البيئي محور ضابط للموارد الطبيعية بهدف إلى رفع مستوى المعيشي مع جميع الجوانب وتنظيم الموارد البيئية بحيث تشكل عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة[13].

ثانيا: التنمية الاجتماعية المستدامة (الأهداف و مؤشرات القياس)

جاء في تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 1994 بأن التنمية الاجتماعية هي تنمية موالية للأشخاص و موالية لفرص العمل، موالية للطبيعة، و تعطي أولوية للحد من الفقر، أولوية للعمالة المنتجة و للتكامل الاجتماعي، و لإعادة توليد البيئة، و هي توازن بين الأعداد البشرية و بين ما لدى المجتمعات من قدرات متوائمة، و ما لدى الطبيعة من قدرات حاملة، و هي تعجل بالنمو الاقتصادي و تترجمه إلى تحسينات في حياة البشر بدون تدمير رأس المال الطبيعي اللازم لحماية فرص الأجيال المقبلة.

فعلماء الاجتماع عند تحليلهم لمفهوم التنمية المستدامة يرون الانسان محور التنمية و هدفها، فالتنمية الاجتماعية المستدامة تتضمن التنمية البشرية التي تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية، تحسين مستوى التعليم، المشاركة في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم (المشاركة الشعبية)، العدالة و الانصاف في اختيارات النمو، المساواة في التوزيع و غيرها من محاور التنمية.

و حتى يتحقق هذا يجب على الدول احترام حقوق الانسان كما هو منصوص عليه في التصريح الدولي لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 1948.

1-أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة.

إن أهم التحديات التي تواجهها التنمية الاجتماعية المستدامة هي القضاء على الفقر، كما تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف دون الافراط في استخدام الموارد أو استنزافها و من الأهداف نجد:[14]

- الحكم الصالح إذ يعد من أهم متطلبات التنمية المستدامة، و يتم اختياره بأسلوب ديمقراطي، أو تكون المشاركة في الحكم من قبل جميع أفراد المجتمع.

- توفير خدمات الصحة و توفير الرعاية الصحية للأغلبية الفقيرة، مع مراعاة شروطها كفرض معايير للهواء، المياه، الضوضاء بما يضمن صحة البشر.

- التعليم: فهو حق للجميع من خلال توفير برامج تعليمية متكاملة من المراحل الابتدائية إلى المراحل العليا و أن اكتساب و تطوير معارف الأفراد يساهم في تحقيق استدامة التنمية.

- السيطرة على النمو السكاني: تعني التنمية المستدامة في هذا المجال التحكم في نمو السكان، الاهتمام برعاية و تكوين الأسر، و كذا العمل على توزيع السكان بين المناطق الحضرية و الريفية بشكل يحافظ على عدم المساس بالأراضي الزراعية، و كذا تخفيف حدة التلوث في المدن الكبرى.

- ضمان تزويد الأشخاص بالمياه، سواء للاستعمال المنزلي أو للزراعة خصوصا للأغلبية الفقيرة بشكل يحافظ على الموارد المائية.

- ضمان الأمن الغذائي من خلال تحسين الإنتاجية و ضمان أرباح المؤسسات الزراعية الصغيرة مع المحافظة على الأراضي و الغابات و المياه و الحياة البرية و الثروة السمكية.

- تقديم تسهيلات للحصول على سكن و بالسعر المناسب خصوصا للأغلبية الفقيرة، مع ضمان النقل و المواصلات و مختلف الخدمات الأخرى المتعلقة بتحسين ظروف المعيشة و تحقيق الرفاهية للبشر.

- خلق الوظائف و فرص العمل و التقليل من مخاطر العمل.

- الحرص على إزالة الفوارق بين الرجال و النساء سواء في التعليم أو التشغيل.

- العمل على تخفيض نسبة الوفيات خصوصا لدى اطفال.

2-شروط تطبيق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة.

لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة يجب مراعاة ما يلي:[15]

- تثبيت النمو السكاني: و ذلك بسبب أن النمو السكاني السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية و على قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن النمو السريع في بلد ما يحد من التنمية و يحد من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة السكان.

- أهمية توزيع السكان: و ذلك بسبب أن تمركز السكان في منطقة على حساب منطقة أخرى يعرض استدامة الموارد الطبيعية للخطر، كما أن الزيادة السكانية في منطقة ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة النشاط و من ثمة الضغط على النظم الايكولوجية.

- الاستخدام الكامل للموارد البشرية: و ذلك بتوفير الرعاية الصحية و التعليم لأفراد المجتمع فالتنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد و إعادة تخصيصها و ضمان الوفاء بالاحتياجات الأساسية خصوصا التعليم و الصحة ثم الاهتمام بباقي شروط العيش و الرفاه الاجتماعي.

- الأسلوب الديمقراطي في الحكم: إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات في التخطيط لهذه القرارات و تنفيذها و ذلك لسبب عملي و هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم يشكل قاعدة أساسية للتنمية الاجتماعية المستدامة.

و عليه فحتى تتحقق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة يجب التركيز على العنصر البشري فهو أساس التنمية و هدفها، أي الاهتمام بكل ما يضمن له مستوى معيشي كريم بدءا بتوفير الأمور الأساسية له ثم انتقالا إلى وسائل الرفاه الاجتماعي الأخرى، لكن السؤال المطروح كيف يتم تقييم مدى التزام الدول بتنفيذ متطلبات و شروط تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة؟ و هذا ما سنحاول التطرق له في النقطة الموالية.

3-مؤشرات قياس التنمية الاجتماعية المستدامة.

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول و المؤسسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل فعلي، و تتمحور مؤشرات التنمية الاجتماعية و التي حددت في جدول أعمال القرن الحادي و العشرين من طرف الأمم المتحدة في:

أ-المساواة الاجتماعية و تحقيق عدالة توزيع الثروة و مكافحة الفقر: حيث تم اختيار المؤشرات التالية لقياس مدى تحقيق العدالة الاجتماعية و هي:

- نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- مقدار التعاون بين الفئة الأغنى في المجتمع و الأفقر فيه.
- معدل البطالة.

ب-الرعاية الصحية المناسبة لجميع أفراد المجتمع: خاصة في المناطق الريفية مع السيطرة على الأمراض الوبائية الناتجة عن تلوث البيئة، و من بين المؤشرات التي تقيس مستوى الصحة نجد:

- العمر المتوقع عند الولادة.
- معدل وفايات الأمهات و الأطفال.
- الرعاية الصحية الأولية.

ت-التعليم: و الذي من يعد من أهم حقوق الإنسان، لأنه السبيل الأهم لتحقيق التنمية المستدامة لأي مجتمع عصري، و ذلك من خلال إعادة توجيه التعليم نحو سبل التنمية و مجالاتها، و زيادة فرص التدريب و توعية الطبقات الفقيرة بأهمية التعليم، و من مؤشرات قياس مدى تقدم التعليم في الدول:

- نسبة الأمية.
- مدى استمرار الطلبة في مسيرة التعليم.
- نسبة انفاق الدولة على التعليم و البحث العلمي.

ث-السكن و السكان: حيث يؤثر النمو السكاني السريع و هجرة سكان المدن نحو الأرياف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة و قد يؤدي إلى فشل خطط التخطيط الاقتصادي و العمراني للدول و من المؤشرات التي تقيس ذلك نجد:

- معدل النمو السكاني.
- نصيب الفرد من الأبنية العمرانية.

ج-الأمن الاجتماعي و حماية الناس من الجرائم بتحقيق العدالة و الديمقراطية و السلام الاجتماعي: و يتم قياس ذلك بمؤشر معدل نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع.

و للإشارة فإن التقييم الصحيح و الدقيق لمدى تقدم الدول و المؤسسات في مجال تحقيق التنمية المستدامة يتوقف على مدى فعالية مؤشر القياس و مدى توفره على بعض المواصفات التي تؤهله لأن يكون جيدا للقياس، لأنه على أساسه يتم اتخاذ القرارات و رسم السياسات لمعرفة مدى التقدم المحقق نحو التنمية المستدامة، هذه الخصائص نحددها في النقاط التالية:[16]

- وثيق الصلة بالموضوع المراد دراسته.
- حقيقي و يعكس الواقع.
- له القدرة على قياس مدى التقدم الحاصل في مجال معين.
- قابل للمقارنة و مؤسس على بيانات تجمع بشكل منتظم.
- حساس للتغير عبر الزمن و المكان.
- أن يكون له قيم حدية متاحة.[17]
- أن يساعد على المقارنة مع مناطق أخرى.

ثالثا: واقع التنمية الاجتماعية المستدامة في دولة قطر.

مع أنه قد حدث تقدم في مجال التنمية المستدامة في بعض الدول العربية هذا التقدم شمل النواحي الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية، لكن جهود التنمية مازالت تواجه تحديات عديدة في مقدمتها الفقر، البطالة، قضية المياه، أزمة البحث العلمي، ارتفاع نسبة الشباب و غيرها.

و لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة في الوطن العربي يجب وضع استراتيجية متكاملة ذات أهداف محددة و أولويات واضحة تراعي تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطن العربي دون استنزاف الموارد، مع مراعاة خصوصية المنطقة العربية و حسن تقدير التطورات العالمية و المتغيرات المستقبلية.

و فيما يلي سيحاول الباحثان عرض واقع التنمية الاجتماعية المستدامة في دولة قطر و ذلك بالتركيز على ثلاث مؤشرات اجتماعية: التعليم، الصحة و العمل.

تبلغ المساحة الاجمالية لدولة قطر 11627.8 كم^2 أي ما يمثل 0.1% من مساحة الوطن العربي، بلغ عدد سكانها سنة (2015) 2438 ألف نسمة، أي يمثلون 0.62%من إجمال سكان الوطن العربي بمتوسط أو معدل نمو سكاني قدرب 1% سنة 2015، الكثافة السكانية في الكلم^2 الواحد تقدر ب (209.7)[18] تلك كانت معلومات عامة عن السكان و فيما يلي سنتطرق لجهود الدولة القطرية في سبيلها لتحقيق تنمية اجتماعية خصوصا من جانب التعليم، الصحة و العمل و قد اختار الباحثان تلك الجوانب باعتبارها المتطلبات الأساسية لرفع مستوى التنمية في أي بلد.

1-التعليم:

تعتبر دولة قطر أن إحصائيات و مؤشرات التعليم تعد عاملا أساسيا لرصد التطور في القطاع، و الذي يعد بدوره عامل أساسي و ركيزة للتنمية البشرية لرؤية قطر المستقبلية.

فيما يلي سنقوم بتحليل تطور القطاع و جهود الدولة اعتمادا على الإحصائيات المقدمة من وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء.[19]

بالاعتماد على تحليل المؤشرات التالية:

أ-الحالة التعليمية للسكان:

تشير إحصائيات وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء بدولة قطر حول الحالة التعليمية للسكان في الدولة إلى أن نسبة الأمية قدرت ب 2% سنة 2015، و 17% من السكان متحصلون على شهادة جامعية لكن عند التمعن لتلك الإحصائيات نجد أن 60% من السكان مستوى تعليمهم أقل من الثانوي و يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الحالة التعليمية	أمي	يقرأ و يكتب	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم	جامعي
النسبة %	2	11	20	27	19	4	17

الجدول1: الحالة التعليمية لسكان دولة قطر (2015)

المصدر:من إعداد الباحثان اعتمادا على: (التعليم في دولة قطر لمحة إحصائية 2016) إحصائيات وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء متاحة على الموقع الإلكتروني:https://www.mdps.gov.qa تاريخ الإطلاع 2018/03/19

كما تشير الإحصائيات على ذات الموقع إلى:

- ارتفاع اجمال الطلبة و الطالبات و لكافة المراحل التعليمية بدءا من رياض الأطفال و حتى الجامعي، من 213 ألف طالب و طالبة خلال السنة الدراسية 2010-2011 إلى 297 ألف طالب و طالبة للعام الدراسي 2014-2015 و بلغت النسبة حسب الجنس 49% للذكور و 51% للإناث، منهم 28106 طالب في التعليم الجامعي و يمكن تفسير هذا الارتفاع بالاهتمام الذي يحظى به قطاع التعليم في الدولة بوصفه الركيزة الأساسية لتنمية الاستثمار في رأس المال البشري و هو ما يعد مدخل لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة و بناء مجتمع المعرفة.

- ارتفاع نسبة التعليم لدى الإناث إذ نجد 65.3% من الأشخاص الحاصلين على شهادة جامعية هن نساء و هو ما يدل على جهود الدولة لترقية المرأة و تكريس حقها في التعليم، كما أن الذكور يفضلون الانخراط في سوق العمل و هذا حتى قبل الحصول على الشهادة الثانوية.

ب-مؤشر القراءة و الكتابة للكبار:

يقصد به نسبة الأشخاص البالغين 15 سنة فأكثر و الذين يستطيعون القراءة و الكتابة، و قد أظهرت الإحصائيات أن تقديرات السكان حسب التحصيل العلمي لعام 2015 عرف ارتفاعا في نسب الإلمام بالقراءة و الكتابة، حيث زادت النسبة من 96.2% سنة 2010 إلى 98.4% سنة 2015 و يعتبر هذا المعدل أعلى من معدل دولة سنغافورة (96.8%) و التي احتلت المركز الثالث في تقرير التنمية البشرية لسنة 2016، كما تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الإلمام بالقراءة و الكتابة لدى القطريين الشباب (15-24 سنة) عام 2015 مرتفعة جدا حيث بلغت النسبة 99.9%

يرجع سبب ارتفاع هذا المؤشر إلى جملة الإجراءات و التدابير التي اتخذتها الدولة للسيطرة على ظاهرة الأمية، كإلزامية التعليم الابتدائي و برامج محو الأمية للكبار، و خطط التوسع في نشر التعليم في كافة مناطق الدولة.

و الشكل التالي يبين تفاصيل أكثر عن هذا المؤشر لدى الإناث و الذكور أين يرتفع معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة لدى الذكور مقارنة بالإناث.

الشكل1: معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة للقطريين (2010-2015)

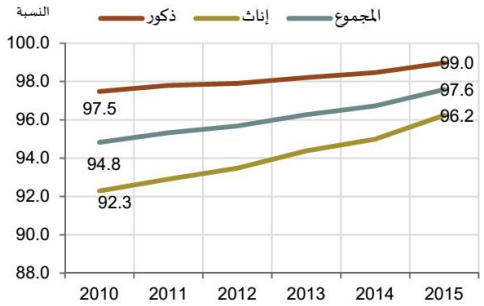

المصدر: (التعليم في دولة قطر لمحة إحصائية 2016) إحصائيات وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء متاحة على الموقع الإلكتروني: https://www.mdps.gov.qa تاريخ الإطلاع 2018/03/19

ت-معدل الأمية:

أظهرت الإحصائيات القطرية انخفاضا محسوسا في نسبة الأمية بين السكان الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حيث انخفضت من 3.8% سنة 2010 إلى 1.6% سنة 2015.

كما تبين النتائج كذلك على الموقع أن نسبة الأمية لدى الإناث أعلى منها لدى الذكور بنسبة 3.6% سنة 2010 و 4.6% لدى الإناث، أما سنة 2015 فقدرت ب 1.6% لدى الذكور و 1.7% لدى الإناث أي أن نسبة الأمية لدى الإناث عرفت انخفاضا كبيرا و يمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل2: معدل الأمية لسكان دولة قطر (من 15 سنة فأكثر لسنة 2015)

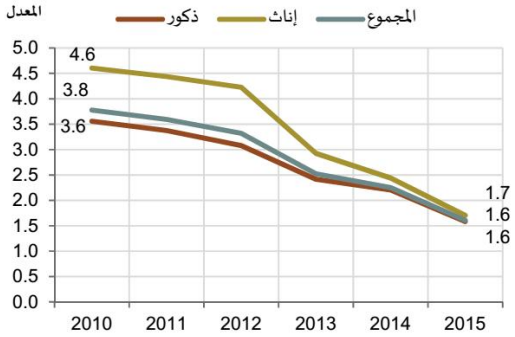

المصدر: (التعليم في دولة قطر لمحة إحصائية 2016) إحصائيات وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء متاحة على الموقع الإلكتروني: https://www.mdps.gov.qa تاريخ الإطلاع 2018/03/19

ث-الإنفاق على التعليم:

بلغ الإنفاق الحكومي على التعليم و التعليم العالي9.2% سنة 2015 من إجمالي المبالغ المخصصة للإنفاق، بينما كانت النسبة 13.2% سنة 2013 و كانت 11.2% سنة 2010.

هذه النسب تبين لنا مدى اهتمام الدولة القطرية بقطاع التعليم من خلال التخصيصات المالية للقطاع للارتقاء بجودة التعليم من جهة و كذا القضاء على حالات التسرب المدرسي من جهة أخرى، و بالنسبة لانخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم لسنة 2015 يرجع إلى أزمة النفط و تدهور أسعار عملات الدول المصدرة للنفط في السنوات الأخيرة.

و الشكل التالي يوضح لنا نسبة الإنفاق على قطاع التعليم من سنة 2000 إلى سنة 2015.

الشكل3: الإنفاق على التعليم (2000-2015).

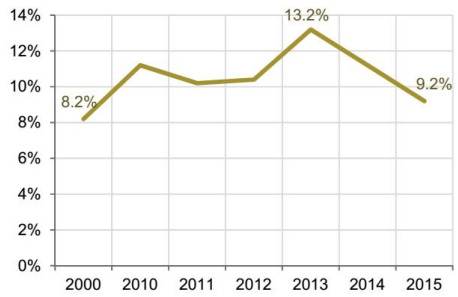

المصدر: (التعليم في دولة قطر لمحة إحصائية 2016) إحصائيات وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء متاحة على الموقع الإلكتروني: https://www.mdps.gov.qa تاريخ الإطلاع 2018/03/19

2-مؤشرات الصحة في دولة قطر.

حققت دولة قطر تقدما ملموسا في مجال الخدمات الصحية الوقائية منها و العلاجية، و تم توفير تلك الخدمات مجانا للمواطنين و الهدف هو بناء مجتمع صحي قادر على تحمل أعباء المستقبل بقوة و بفاعلية، و فيما يلي سنقوم بتحليل بعض مؤشرات الصحة في الدولة القطرية.

أ-عدد المستشفيات و الصيادلة.

- بلغ عدد المستشفيات الحكومية سنة 2010 ستة مستشفيات، لتصبح 10 سنة 2016، أما المستشفيات الخاصة فهي 4 مستشفيات أي و حتى سنة 2016 تتوافر لدى دولة قطر 14 مستشفى بين حكومي خاص و 23 مركز صحي.[20]

- بالنسبة لعدد الأسرة في المستشفيات فقد ارتفع من 2093 سرير سنة 2010 منها(1667 سرير في المستشفيات الحكومية و 426 سرير في المستشفيات الخاصة) إلى 2385 سرير سنة 2014 منها (2034 سرير في المستشفيات الحكومية إلى 351 سرير في المستشفيات الخاصة).

- أما عدد الصيادلة فقد ارتفع من 2004 صيدلي سنة 2010 إلى 2089 صيدلي سنة 2014.

لكن رغم الارتفاع الطفيف في عدد المستشفيات، الأطباء و عدد الصيادلة في مدة أربع سنوات إلا أن ذلك النمو جاء بشكل عادي مقارنة بعدد سكان الدولة أي يتلاءم مع النمو السكاني في دولة قطر، ومزيد من التفاصيل سنوردها في الجدول التالي.

الجدول2: عدد المستشفيات، الأسرة و الصيادلة في قطر.

المؤشر	القطاع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المستشفيات	حكومي	6	7	9	9	9	10	10
	خاص	4	4	4	4	4	4	4
	المجموع	10	11	13	13	13	14	14
المراكز الصحية	/	22	23	23	21	21	22	23
عدد الصيادلة	حكومي	867	888	869	1023	992	-	-
	خاص	1137	766	918	991	1097	-	-
	المجموع	2004	1654	1787	2014	2089	-	-
عدد الأسرة في المستشفيات	حكومي	1667	1926	2223	2118	2034	-	-
	خاص	426	277	279	284	351		
	المجموع	2093	2203	2502	2402	2385	-	-

المصدر:إعتمادا على إحصاءات الخدمات الصحية(2014) و (2016)، إحصائيات وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء متاحة على الموقع الإلكتروني:https://www.mdps.gov.qa تاريخ الإطلاع 2018/03/21

ب-عدد الأطباء الممرضين.

- بلغ عدد الأطباء الكلي في دولة قطر سنة 2014 ارتفاعا مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ 6956 طبيب منهم 5500 طبيب عام و 1447 طبيب أسنان.

- أما عدد الممرضون فقط ارتفع من 10615 ممرض سنة 2010 إلى 12768 ممرض سنة 2014.

-عدد السكان لكل طبيب عام بلغ سنة 2014 (318 شخص لكل طبيب) و 173 شخص لكل ممرض.

و الجدول التالي يوضح تطور عدد الأطباء و الممرضين من 2010-2014

الجدول 3: عدد الأطباء و المرضين في قطر (2010-2014)

المؤشر	القطاع	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الأطباء الكلي	حكومي	3849	3341	3432	2738	4035
	خاص	3070	1784	2357	2780	2921
	المجموع	6919	5125	5789	5518	6956
عدد الممرضين	حكومي	8435	8113	8464	9239	9823
	خاص	2180	1609	2158	3149	2945
	المجموع	10615	9722	10649	12338	12768
متوسط عدد السكان لكل طبيب	/	248	338	317	363	318
متوسط عدد السكان لكل ممرض	/	162	178	172	162	173

المصدر:إعتمادا على إحصاءات الخدمات الصحية (2016)، إحصائيات وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء متاحة على الموقع الإلكتروني:https://www.mdps.gov.qa تاريخ الإطلاع 2018/03/21

هذه النتائج تبين لنا مدى اهتمام الدولة بقطاع الصحة و ذلك ما يظهر من خلال التخصيصات المالية أو حجم الإنفاق الحكومي على القطاع، كما أن الدولة تعطي فرصة للخواص بغية النهوض بقطاع الصحة مع توفير الرعاية الصحية و لجميع السكان في دولة قطر و هو ما يبينه الارتفاع في عدد الأطباء و الممرضين.

و عليه يمكن القول أن دولة قطر تحتوي على بنية أساسية من (مستشفيات، مراكز طبية، أسرة، صيدليات) و أطباء، ممرضين هذه الإمكانيات تؤهلها لتحقيق مستوى التنمية الصحية المأمول و بالمستوى الذي يرغبه المواطن القطري.

ت-نسبة الأشخاص المشمولين بالرعاية الصحية الأولية:

يقصد بهذا المؤشر النسبة المئوية من السكان سواء في المدن أو الأرياف و الذين يتوقع حصولهم على العلاج الطبي لكافة الأمراض و الإصابات منسوبا إلى العدد الإجمالي للسكان.

بالنسبة للمعطيات المتوفرة على موقع وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء عن هذا المؤشر فإن النسبة بلغت 100% خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2014، الأمر الذي ساهم في القضاء على العديد من الأمراض مثل حالات شلل الأطفال، التيتانوس، السعال الديكي، الكزاز الوليدي حيث انخفضت جميعها في الدولة.

يرجع ذلك إلى جهود الدولة في سبيل تحقيق التغطية الكاملة لجميع السكان، و إحاطتهم بالرعاية الصحية و يرجع ذلك إلى توسع الدولة في إنشاء المراكز الصحية في كافة المناطق، إضافة إلى بنائها مستشفيات متخصصة تقدم خدماتها و أنشطتها لكافة السكان.

ث-العمر المتوقع عند الولادة:

يعرف العمر المتوقع عند الولادة ارتفاعا تدريجيا فبعد أن كان 75.7 سنة عام 2008 ارتفع إلى 79.6 سنة عام 2014و 80.4 سنة عام 2015(حيث العمر المتوقع عند الذكور عند الولادة هو 77.5 أما عند الإناث فهو 82.1 سنة) أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 8 أشهر تقريبا، و يمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي:

الشكل4: العمر المتوقع عند الولادة للقطريين خلال الفترة 2008-2014

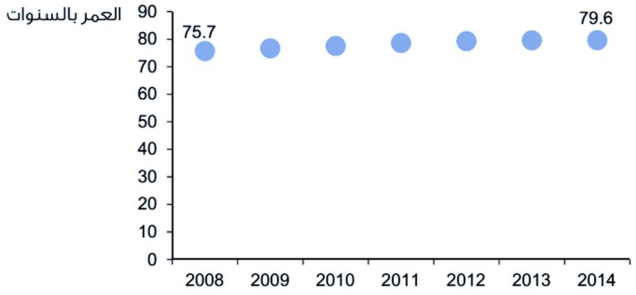

المصدر: مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر 2015، ص 15، إحصائيات وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء متاحة على الموقع الإلكتروني:https://www.mdps.gov.qa تاريخ الإطلاع 2018/03/21

يرجع سبب هذا الارتفاع إلى التحسن في المستوى المعيشي لدى السكان في قطر، و الذي كان له الأثر الكبير في الارتقاء بالوضع الصحي و منه تراجع معدل الوفيات و تحسن الوضع الصحي في قطر إجمالا.

ح-التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية:

يقصد بهذا المؤشر عدد الأطفال بعمر سنة فأقل الذين أكملوا التحصينات الصحية الأساسية خلال فترة معينة مقسوما على عدد المواليد الأحياء بعمر سنة فما دونها خلال الفترة نفسها مضروبا في 100.

و في هذا الصدد تعد نسبة تلقيح الأطفال مرتفعة إذ تراوحت بين 97% و 98% خلال الفترة 2008-2014 و يمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي:

الشكل5: التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية (2008-2014)

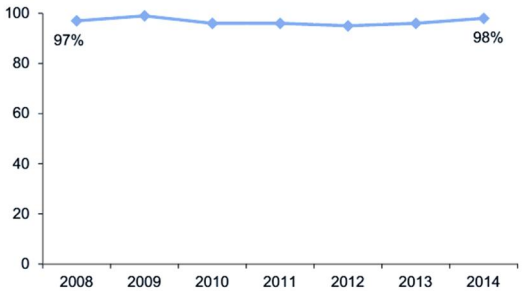

المصدر: مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر 2015، ص 23، إحصائيات وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء متاحة على الموقع الإلكتروني:https://www.mdps.gov.qa تاريخ الإطلاع 2018/03/21

يرجع سبب ارتفاع النسبة إلى تبني الدولة برامج و سياسات تؤمن الرعاية الصحية الشاملة للأطفال، و حملات التوعية بضرورة تطعيم الأطفال ضد الأمراض المعدية، كشلل الأطفال، التهاب الكبد الفيروسي و الحصبة و غيرها.

و تشير الإحصائيات كذلك إلى انخفاض نسبة المصابين بالحصبة حيث قدر معدل الإصابة بالحصبة لكل 10000 نسمة ب 0.1% سنة 2016 مقابل 0.9% سنة 2012 و انخفاض معدل الإصابة بالأمراض المنقولة جنسيا بما فيها الأيدز من 2.3% إلى 1.2% سنة 2016.

3-قوة العمل:

تسمح الإحصائيات المقدمة عن قوة العمل في دولة قطر بمراقبة الاتجاهات و التغيرات في سوق العمل، كما تشكل قاعدة لتقديم و تحليل السياسات الاقتصادية الكلية للدولة، إضافة إلى توفير مؤشرات العمالة و البطالة التي تستخدم كمؤشر عام حول الأداء الاقتصادي للدولة، و من المؤشرات الاجتماعية التي تسمح لنا بتحليل مستوى التنمية المسجل في هذا القطاع نجد:

أ-حجم القوة البشرية و قوة العمل:

تضم قوة العمل كل الأشخاص النشطون اقتصاديا سواء كانوا مشتغلين أو متعطلين(متعطل لم يسبق له العمل أو متعطل سبق له العمل)، شرط توفر الرغبة في العمل و البحث عنه لدى فئة المتعطلين و يمكن تلخيص إحصائيات قوة العمل في الجدول التالي:

الجدول4: إحصائيات قوة العمل في دولة قطر

حجم القوة البشرية (ألف)	2208
نسبة الذكور	79.7
نسبة الإناث	20.3
إجمالي قوة العمل (ألف)	1957
نسبة الذكور	86.6
نسبة الإناث	13.4

المصدر: تقرير جامعة الدول العربية2017، مرجع سابق، ص 92.

تشير الإحصائيات المبينة في الجدول أعلاه إلى ارتفاع حجم قوة العمل مقارنة بإجمالي القوة البشرية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الذكور مقارنة بالإناث، فالذكور أغلبهم لا يكملون دراستهم الثانوية ويتوجهون للعمل، لذلك يزيد إجمالي قوة العمل خصوصا من فئة المشتغلين.

و حسب ما جاء في تقرير الدول العربية لسنة 2017 حول توزيع قوة العمل حسب المهنة فإن 53.1% من المشتغلون سنة 2015 هم أصحاب مهن غير قابلة للتوصيف، أما المشتغلون في الزراعة، الغابات، تربية الحيوانات و الصيد فبلغت 1.2%.[21]

ب-معدل البطالة:

تشير إحصائيات وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء بقطر إلى انخفاض معدلات البطالة إلى عدة أسباب منها:[22]

- التوسع في المؤسسات الإنتاجية في مجال النفط.
- إنشاء العديد من المؤسسات و الأجهزة الحكومية التي ساهمت في توفير مناصب العمل.
- زيادة طاقة التشغيل في القطاع الخاص.

و يعد معدل البطالة في قطر الأدنى من بين دول العالم مقارنة بالمعدل في دول الإتحاد الأوروبي (12%) و في دول منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي (8%) و على الصعيد العالمي (6%)

4-رؤية قطر لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة.

تطمح قطر لتحقيق تنمية شاملة في غضون سنة 2030 و ذلك باعتبار التنمية الشاملة الهدف الأساسي لتحقيق التقدم و الازدهار للمواطنين، حيث تهدف رؤية قطر 2030 إلى تحويل قطر إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة ببعدها البيئي، الاقتصادي و الاجتماعي.

و بحكم موضوع دراستنا سنركز على رؤية قطر 2030 في شقها الاجتماعي و التي ترتكز على:[23]

أ-سكان متعلمون.

يتحقق ذلك من خلال نظام تعليمي يرقى إلى مستوى الأنظمة التعليمية العالمية المتميزة و الذي يتضمن:

- مناهج و برامج تعليم تستجيب لحاجات سوق العمل الحالية و المستقبلية.
- فرص تعليمية و تدريبية عالية الجودة تتناسب مع طموحات و قدرات كل فرد.
- برامج تعليم مستمر مدى الحياة متاحة للجميع.
- تشجيع الأفراد على الابداع، الابتكار و تنمية القدرات.
- مؤسسات تعليمية متطورة و مستقلة تدار بكفاءة و بشكل ذاتي و تخضع لنظام المساءلة.
- نظام فعال لتمويل البحث العلمي يقوم على مبدأ الشراكة بين القطاع الخاص و العام و بالتعاون مع الهيئات الدولية المختصة و مراكز البحوث العالمية المرموقة.
- دور فاعل دوليا في مجالات النشاط الثقافي و الفكري و البحث العلمي.

ب-سكان أصحاء بدنيا و نفسيا:

يتحقق ذلك من خلال نظام شامل للرعاية الصحية يواكب أفضل المعايير العالمية و يمكن جميع السكان من الوصول إليه و الانتفاع بخدماته و يقوم على:

- وضع رسوم يستطيع الجميع تحملها بناءا على مبدأ الشراكة في تحمل التكاليف.
- تغطية جميع جوانب الرعاية الصحية الوقائية و العلاجية و العناية بالصحة البدنية و النفسية مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المختلفة للرجال و النساء و الأطفال.
- بحوث صحية عالية الجودة تهدف إلى تحسين كفاءة و جودة خدمات الرعاية الصحية.

- نظام متكامل للرعاية الصحية يقدم خدماته بأعلى مستويات الجودة من خلال مؤسسات صحية عامة وخاصة توجهها سياسة صحية وطنية تتضمن معايير محددة و تراقب الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، المالية، الادارية و الفنية للنظام.

- بناء كوادر وطنية قادرة على تقديم أفضل الخدمات الصحية.

- التزام مستمر من جانب الدولة بتوفير التمويل الذاتي الكافي للمحافظة على صحة المواطنين و لا يلغي مبدأ الشراكة في تحمل تكاليف الرعاية الصحية.

ت-قوة عمل كفؤة و ملتزمة:

و يتحقق ذلك من خلال:

استثمارات واسعة لمؤسسات القطاعين العام و الخاص في برامج التأهيل و التدريب.

- تقديم الحوافز للقطريين لتشجيعهم على شغل المهن الفنية و الإدارية العليا في قطاع الأعمال و الصحة التعليم.

- ايجاد فرص تدريبية عالية الجودة لجميع المواطنين كل حسب طموحاته و قدراته.

- زيادة فرص العمل أمام المرأة القطرية و دعمها مهنيا.

- مشاركة مستهدفة للعمالة الوافدة من خلال استقطاب التوليفة المرغوبة من العمالة الوافدة و رعاية حقوقها و تأمين سلامتها و الحفاظ على أصحاب المهارات المتميزة منها.

النتائج و التوصيات.

لقد توصلنا من خلال هاته الدراسة إلى ما يلي:

1-مؤشر التعليم:

- تعمل الدولة على تشجيع التعليم بكافة أشكاله، حيث ترتفع نسبة الانفاق الحكومي على هذا القطاع خاصة في التعليم الأساسي و ذلك للقضاء على ظاهرة التسرب المدرسي.

- تجاوز مؤشر الإلمام بالقراءة و الكتابة في قطر (97.7%) نظيره في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (94.2%) و هو بالنسبة للدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (71.7%) و على المستوى العالمي (81.2%)

- انخفاض معدلات الأمية بشكل كبير خصوصا لدى الإناث في السنوات الأخيرة.

- ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم بغية الارتقاء بجودته و باعتباره الركيزة الأساسية لتنمية رأس المال البشري.

- ارتفاع نسبة التعليم لدى النساء القطريات إذ نجد 65.3% منهن متحصلات على شهادة جامعية.

2-مؤشر الصحة:

- الاهتمام بالبنى الأساسية للقطاع كتشييد المستشفيات و مراكز الرعاية الصحية.

- تفعيل الشراكة بين القطاعين العام و الخاص للنهوض بالقطاع و تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة.

- انخفاض نسبة الأمراض المعدية في السنوات الأخيرة.

- ارتفاع العمر المتوقع للولادة بسبب تطور المستوى المعيشي و كذلك بسبب تطور الخدمات الصحية المقدمة.

- نسبة الأشخاص المشمولين بالرعاية الصحية بلغت 100% خلال الفترة الممتدة من 2008-2014.

- تبني الدولة لبرامج الرعاية الصحية الشاملة للأطفال، مثلا حملات تلقيح الأطفال ضد الأمراض المعدية.

3-العمل:

- انخفاض معدلات البطالة إلى 0.1% في سنة 2016.

- يلعب القطاع الخاص دورا هاما في زيادة طاقة التشغيل بالدولة.

- معدل البطالة في قطر يعد الأدنى مقارنة بالمعدل في دول الاتحاد الأوروبي (12%) و على المستوى العالمي (6%).

- تعمل الدولة على استقطاب العمالة الماهرة و العمل على الحفاظ عليها.

- الاهتمام بتشغيل المرأة و دعمها مهنيا.

- استثمارات واسعة للقطاع العام و الخاص في مجال التدريب.

و في الأخير و بما أنه هناك اقتناع من طرف القيادات السياسية بدولة قطر على أن تحقيق التنمية لن يتأتى تلقائيا بل من خلال رسم الخطط، وضع الأهداف نوصي الدولة على ضرورة المضي قدما نحو تجسيد الأهداف أو نحو تحقيق رؤيتها لسنة 2030 في مجالات الصحة، التعليم و العمل و ذلك باعتبار أن الاهتمام بصحة أفرادها، تعليمهم، تطويرهم و تدريبهم تعد من أهم ركائز تحقيق التنمية المستدامة في أي مجتمع.

المراجع:

[1] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية و تطبيقية)، الاسكندرية، كلية التجارة، 2003، ص76.

[2] قشي مريم، دور البنوك الاجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 03، 2016، ص 131.

[3] يحي مسعودي، اشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العولمة الثالث، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2008-2009، نقود و مالية، ص 07.

[4] العيداني الياس، دور التقييم الاستراتيجي في زيادة فعالية أداء المنظمات، فرع انتبيوتيكال، المدية، مذكرة ماجيستير، كلية الاقتصاد، 2009، ص 101، 102.

[5] عثمان محمد غنيم و ماجدة احمد أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، عمان، دار الصفاء، 2007، ص 25.

[6] نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة و التنمية، مركز دراسات و استشارات الإدارة، 2000، ص 220.

[7] ناصر مراد، التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، عدد 26، جوان 2010، ص 134.

[8] كوديد سفيان، الدور التكافلي لنظام الوقف في تمويل التنمية المستدامة، إشارة إلى واقع الأوقاف في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 13، 2015، ص 185.

[9] أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة الأبعاد و المنهج، مصر، مكتبة بستان المعرفة، 2007، ص 92.

[10]باتر محمد علي و ردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأردن، دار الأهلية للنشر و التوزيع، 2003، ص 189.

[11] نفس المكان.

[12] بوشذوب محمد فايز، التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة، مذكرة ماجستير، تخصص القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2002، ص 35.

[13]فاطمة شبيلي، التننمية المستدامة في الجزائر، مقال على الموقع الالكتروني http://nations-news.com/ar/2017/04/09/

[14]بتصرف:

-التنمية المستدامة و أبعادها الإجتماعية و الاقتصادية و البيئية مقال على الموقع الالكتروني: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/conten تاريخ الاطلاع: 2018/03/16

-كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، العدد 07، 2010، ص 196.

[15] بتصرف، عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، مقال على الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305 تاريخ الإطلاع: 2018/03/16.

[16]عثمان محمد غنيم و ماجدة احمد أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، عمان، دار الصفاء، 2007، ص 262-263.

[17] دوجلاس هوستشيت، ترجمة بهاء شاهين، التنمية المستدامة، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000، ص167.

[18] تقرير جامعة الدول العربية،الدول العربية، أرقام و مؤشرات، إدارة الإحصاء و قواعد المعلومات، العدد6، جانفي 2017، ص 91.

[19](التعليم في دولة قطر لمحة إحصائية 2016) إحصائيات وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء متاحة على الموقع الإلكتروني: https://www.mdps.gov.qa تاريخ الإطلاع 2018/03/19

[20]إحصاءات الخدمات الصحية(2014) و (2016)، إحصائيات وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء متاحة على الموقع الإلكتروني: https://www.mdps.gov.qa تاريخ الإطلاع 2018/03/21

[21]تقرير جامعة الدول العربية 2017، مرجع سابق، ص 92.

[22]: مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر 2015، ص 12، إحصائيات وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء متاحة على الموقع الإلكتروني:https://www.mdps.gov.qa تاريخ الإطلاع 2018/03/21

[23] رؤية قطر، 2030،ص 13-14-15، وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء متاحة على الموقع الإلكتروني: https://www.mdps.gov.qa تاريخ الإطلاع 2018/03/22.